المسار الصعب نحو الديموقراطية (٣)

الحياة - ٢٢/٤/٩٥

غسان سلامة *

■ تعني التعددية السياسية في الأساس فتح الامكانية الحقيقية لاستبدال فئة حاكمة باخرى بالوسائل السلمية القانونية. التعددية ليست ضرباً من الفن للفن. وعلى الحكام العرب العاملين اليوم على رش الوعود بتفهم هذا الواقع، ولو هو كبحهم عن انفتاحهم. التعددية لذاتها امر جميل، ولكن هدف التعددية السياسية وسبب وجودها هو انشاء الطريقة المؤسسية التي تسمح لأحد اطراف التعددية في الوصول الى السلطة مكان الطرف المسيطر حالياً. ومن يتجاهل هذه القاعدة البديهية يتخبأ وراء اصبعه.

ماذا يعني هذا؟ يعني ان تعدد المنابر والاحزاب والجمعيات دون اعطائها الحق في الوصول الى السلطة، سيبقي الحال على ما هي بل قد يزيدها تعقيداً لأن فئات متطرفة ستقوم لتقول ان الوطن بخطر بسبب كذب الحاكم ومماالاة الاطراف التي قبلت الدخول في لعبته القائمة على التعددية غير المثمرة لأنها لا تحمل في طياتها امكانية الاستبدال. وربما ان بعض الانظمة العربية القائمة تسعى بالذات الى هذا الانفتاح الجزئي وغير المفتوح على امكانية الاستبدال في قمة السلطة، بحيث تنخرط فيه فئات المعارضة المعتدلة ذات الصدقية، فتفقد صدقيتها في اعين الشعب وفي نظر المعارضة المتطرفة. ويقيني ان جل الانظمة العربية القائمة يرى انه من الاسهل عليه التعامل مع المعارضات المتطرفة، المغالية في عدائها، من التعامل مع الفئات الراشدة المعتدلة التي تشكل خطراً حقيقياً على بقائه في السلطة. ومن الواضح ان هذه اللعبة السلطوية القائمة على ازهاق صدقية المعارض المعتدل بوضعه المدروس بين سندان سلطة كاذبة ومطرقة معارضة متطرفة، هي لعبة تحسنها معظم السلطات العربية القائمة، وهي لعبة خطرة تقوم على كسب الوقت، وعلى اهدار امكانية الانتقال السلمي للسلطة من فئة لأخرى ومن حزب الى حزب.

وان كان هدف التعددية هو فتح الافق امام امكانية انتقال السلطة السلمي، فمعنى ذلك ان من في السلطة لن يقوم على القبول بمنطق التعددية السياسية إلا اذا شعر انه لا بد له فعلاً من ذلك. بكلام آخر، التعددية لن تصدر عن متسلط بل عن ميزان قوى بين الدولة والمجتمع الاهلي، يشعر فيه المسيطر على جهاز الدولة انه فعلاً بحاجة الى عقد جديد مع المجتمع الاهلي لكي لا تنهار الدولة تماماً ويندحر هو في الكامل.

ومنطلق ميزان كهذا هو تنظيم المجتمع الاهلي في مواجهة الدولة. ان اللعبة التسلطية تقوم اساساً على محاولة تفكيك المجتمع كتنظيم بينما يتم التشديد من قبضة جهاز الدولة عليه. من هنا تلك الدعوات للانصهار الاجتماعي وللاندماج القومي التي غالباً ما استعملت لتبرير تفكيك بنى منظمات المجتمع الاهلي من طوائف وعشائر ومؤسسات دينية وجمعيات. فلكي تحكم الدولة بتسلط على المجتمع ان يشعر انه في حال فوضى عضوية لولا تسلطها. والمبرر التقليدي لأي دولة تسلطية هو الفوضى التي ستنشأ لا محال لو سقط سيف التسلط عن رقاب العباد، ذلك مع العلم ان من اهداف الدولة التسلطية الدائمة بالذات ايهام المواطنين ان تلك الفوضى حاصلة لا محالة.

من هنا ضرورة تنظيم المجتمع الاهلي، أي اهمية انتظام الناس في اطر اجتماعية واقتصادية وسياسية مستقلة عن سطوة الدولة، لكي يثبت المجتمع لنفسه، وللدولة، انه قادر على الاستمرار الى حد ما، ودون السقوط في فخ الفوضى العارمة، دون الدولة. هذه التنظيمات الاهلية (وليس من الضروري ان تكون منذ اللحظة الاولى سياسية بالمعنى المتعارف عليه) هي الضمان امام انحسار الفوضى دون تدخل الدولة القاهرة، وهي الاشارة الى ان المجتمع الاهلي قد دخل مرحلة الرشد التي تقتضي امكانية تنظيم الذات وينتج عنها بالتالي تخفيف تدريجي لمدى اعتماد الناس على الدولة، في معيشتهم وتنظيم امورهم. وهكذا يتضاءل استتباع السلطة للناس، وتتعاظم اهمية الوظائف الاجتماعية غير المرتبطة ادارياً ومالياً بالدولة وبالقيمين عليها. فينحسر اطار الدولة، وتتضاءل حدة هيمنتها، ويصيبها نوع من التطبيع بوصفها مؤسسة قائمة كغيرها من مؤسسات المجتمع، فلا تعود وسط المجتمع تلك المؤسسة الوحيدة القادرة التي لا شبيه لها ولا قدرة لأحد بوجهها.

مرة اخرى، ليس من الضروري ان تكون هذه التنظيمات الاهلية سياسية، فهي قد تكون لجنة لادارة مسجد، او نقابة، او جمعية خيرية او غرفة للتجارة والصناعة. الاساس ان تمثل فئة من الناس بملء اختيارهم، وان تحمي تعاملهم واستقلالية هذا التعامل عن الدولة. وربّ درس استخرجناه من الحرب اللبنانية مفاده بالذات ان استمرار بنى المجتمع الاهلي في لبنان كان احد اسرار استمرار المجتمع على نشاطه المعروف حتى بعد سقوط الدولة. كانت الدولة قد اصبحت في الواقع هامشية لدرجة ان تصور استمرار المجتمع بدونها اصبح ممكناً.

لقد كان لهذا الواقع اثار ايجابية مهمة خلال الحرب، بمعنى ان الناس لم يموتوا جوعاً بسبب توقف وزارة التموين عن العمل بسبب الحرب، ذلك لانهم ما عاشوا يوماً معتمدين على وزارة للتموين، وليس هناك ما يشبه تلك الوزارة في جهاز الدولة اللبنانية. هذا لا يعني انه لم يكن لهذا الواقع اثار سلبية ايضاً، اذ ان العطش للدولة، وللقوة المنظمة، كان ضعيفاً لدرجة ان بعض مؤسسات المجتمع الاهلي (لا سيما الطائفية منها) استطاعت تجيير انعدام هذا العطش لمصلحتها لا على حساب الدولة فحسب وانما ايضاً على حساب تنظيمات اخرى، عصرية وحديثة داخل المجتمع الاهلي كالنقابات والاحزاب والجمعيات والنوادي. من هنا، لم تكتف التنظيمات الطائفية . العشائرية، لتكريس نفوذها، بشن الضربات المتكررة على الدولة بمختلف وظائفها، وانما قامت ايضاً بشن ضربات قوية ضد التنظيمات الحديثة في المجتمع، والتي كانت تتنافس معها على مهمة الاستيلاء على ارث الدولة.

لا بد لنا من التذكير اخيراً باهمية التغيير الجذري في الثقافة السياسية المهيمنة كشرط من شروط نجاح التعددية السياسية. لقد اثرنا حملة شعواء على انفسنا حين قدمنا ورقة في احدى الندوات في صنعاء تساءلنا فيها عن اسباب هذا الهوس العربي بالوحدة. وطرحنا فيها ان «الوحدة» كدواء شافع، نافع لكل الامراض، وعلى كل المستويات، من الاسرة الصغيرة حتى القبيلة، حتى الوطن، والعرب، والمسلمين في العالم، كان الرد الطبيعي الذي نسمعه منذ صغرنا على تافف هذا او ذاك من علة او مشكل.

ونحن نسوق هنا، كما في تلك الورقة، ان هذا الهاجس الوحدوي، على حسناته الكثيرة، وعلى الرغم من تلك الارادة المحمودة التي يتضمنها بالتجاوز الدائم للخلافات وللتفريقات، هذا الهاجس قد اصبح استعماله في الغالب سلبياً. فالدعوات للوحدة الوطنية وللوحدة العربية وللوحدة الاسلامية، دعوات هي صادقة احياناً ولكنها اصبحت مريبة في حالات كثيرة اخرى، حيث تستعمل لاخفاء معالم تسلط ولاضاعة الفرص الثمينة للبحث في طبيعة السلطات القائمة وفي مستقبلها.

ليست هذه دعوة، لا لتخريب الوحدة الوطنية في داخل البلدان، ولا لاتباع سياسات انعزالية داخل الجماعة العربية، انما للاستيقاظ على الوظيفة الفعلية التي لعبتها الدعوات الوحدوية، (على المستوى المحلي او على المستوى العربي العام) في طمس الدعوات المقابلة الى التعددية السياسية والى المشاركة. فكم من مرة جاءت شعارات الوحدة والاتحاد لتحارب بها السلطات الدعوة للحياة الديموقراطية، وكان ما يهدد وحدة المجتمع هو هذا الاصرار على ضرورة ترشيده وجعله يلعب دوراً سياسياً من الطراز الاول، وليس تلك السياسات الخرقاء التي تدمج المجتمع بصورة كاذبة، بينما هي تلغي دوره السياسي بتاتاً.

ان قيام التعددية السياسية مشروط بتعديل جوهري في ثقافتنا السياسية يؤدي الى وضع هدف الوحدة، السامي والشرعي، في موقعه الحقيقي، فلا نسمح بعد الآن باستعماله شعاراً في حرب الانظمة التسلطية على دعوات المشاركة السياسية. والتحدي الحقيقي الذي نراه امامنا في المقبل من الزمن، هو بالذات قيام قوى جديدة راشدة، تصر فعلاً على حماية الوحدة الوطنية وعلى تحقيق الوحدة العربية، ولكن من خلال الممارسة الديموقراطية والتعددية السياسية الواسعة. فالمواءمة غير الكاذبة بين هدفي الوحدة والتعددية، بحيث لا يتناقض الواحد منهما مع الآخر، بل يتالفان في جدلية واحدة ذات مسار تاريخي شامل، جدلية منتجة لا ثنائية عقيمة متضادة في داخلها، هذه المواءمة هي بالذات تحدي العقد المقبل، وتحدي الجيل الصاعد.

---

* استاذ العلوم السياسية في جامعة باريس الاولى.